

اقتصاد

رئيس مجلس الوزراء: خطوات التشاركية بطيئة ولم ترتق إلى رؤية الحكومة.. وآلية لوضع المشروعات على «طبق من ذهب» للاستثمار

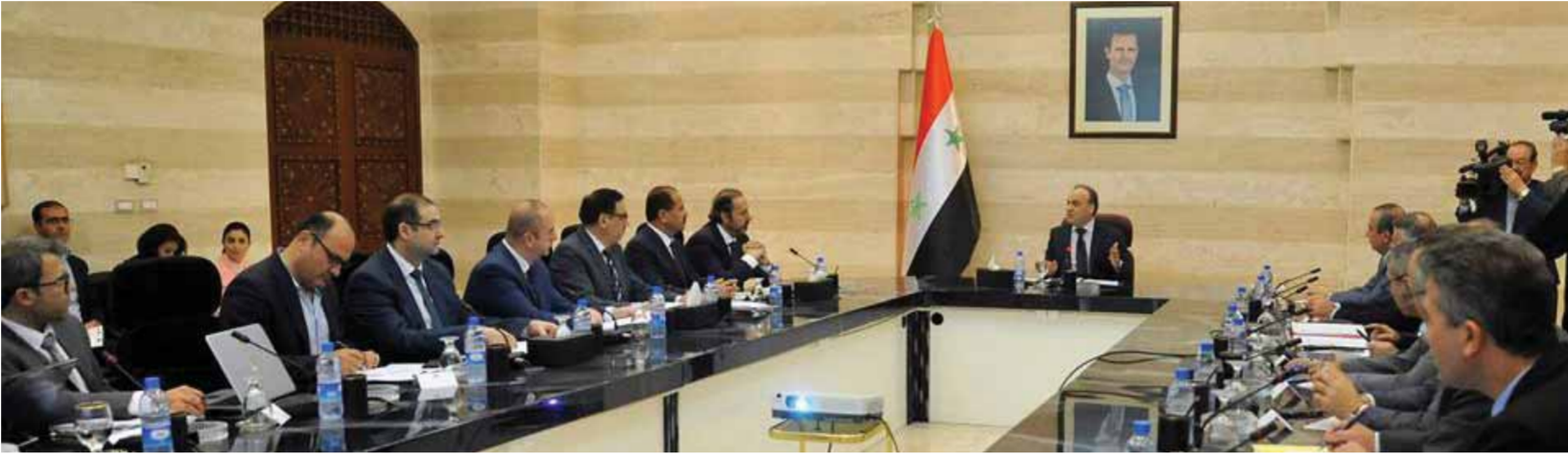
هناء غانم

دعا رئيس مجلس الوزراء عماد خميس إلى ضرورة استثمار أموال القطاع الخاص والاعتماد على الذات من خلال قانون التشاركية، معتبراً أن الدخل المهم للتنمية هو الاستثمار الحقيقي لأموال القطاع الخاص ضمن التشريعات والقوانين الخاصة بالدولة.

حديثه هذا جاء خلال ترؤسه الاجتماع الثاني لمجلس التشاركية أمس، مؤكداً أنه في ظل محدودية الموارد لا بد من اتخاذ إجراءات سريعة واستثنائية، لتحقيق نمو اقتصادي حقيقي، مبيناً أن الخطوات في هذا الاتجاه ما زالت بطيئة، ولم ترتق حتى الآن إلى رؤية الحكومة بنشر هذه الثقافة الاقتصادية لإقامة مشروعات استثمارية وفق التشاركية مع القطاع الخاص، علماً بأن الحكومة عدلت قانون التشاركية، وأصدرت التعليمات التنفيذية له، وعملت على توظيف القانون لإنتاج مشروعات بالتشاركية مع القطاع الخاص، مشيراً إلى أهمية تفعيل القانون وتبسيط التعليمات التنفيذية.

رئيس الحكومة أكد خلال حديثه أهمية العمل ضمن آلية صحيحة لوضع المشروعات على «طبق من ذهب» للاستثمار مع تأمين المستلزمات كافة قانونياً وتشريعياً وبخطوات أسرع مؤكداً ضرورة سحب كل المشروعات غير المجدية التي تم اقتراحها سابقاً.

وتم خلال الاجتماع تكليف كل من وزارات النقل والكهرباء والإدارة المحلية والصناعة والسياحة وموافقة هيئة التخطيط والتعاون الدولي ومشروع واحد عن كل وزارة ترمي تنفيذه وفق قانون التشاركية، وذلك لتتم دراسته، ولكن هذه المشروعات باكورة العمل الحكومي للاستثمار بالتشاركية مع القطاع



رئيس «هيئة التخطيط»: ما زلنا نراوح في مكاننا ولدينا نقص خبرة

وتم تكليف هيئة التخطيط والتعاون الدولي بإطلاق المرحلة الثانية من خطة التدريب المتخصصة على مستوى السورارات والاتحادات والقطاعات المعنية لبناء القدرات المتعلقة بقضايا التشاركية بين القطاعين العام والخاص، والتوعية بها ونشر المعلومات حولها لتأهيل كوادر تمثل لاحقاً نواة حقيقية للجان التشاركية، ووضع آلية تقييم لتحديد القيمة المضافة المتكسبة من التدريب الأول، والاستفادة من نتائج التقييم في جعل المرحلة الثانية أكثر تخصصاً، مع تأكيد ضرورة الالتزام ببرامج المحترفين وفقاً لمعلمه بإبادة تتصل باختصاص المدرب وإلمامه بإبادة الأساسية للتشاركية، وقدرته على الاستفادة القصوى من برامج التدريب. كما ناقش المجتمعون الضوابط الواجب اتباعها لضمان الشفافية وتكافؤ الفرص والمنافسة وسلامة ومشروعية جميع الإجراءات الخاصة بعقد التشاركية، مع ضمان حقوق جميع الأطراف بمن فيهم المستفيدون النهائيون من الخدمات والمستثمرون من القطاع الخاص.

إلى بيان القيمة المالية للأصول الحالية المقترح استثمارها تبعاً لكل مشروع. وبناء على المشروعات المقترحة من وزارة الصناعة أكد صابوني أن هناك حاجة إلى دراسات جدواها الاقتصادية، والتحقق من توافر الكوادر المتخصصة في الشركات العامة المعنية، كما أن هناك حاجة إلى ضمان توافر الجاذبية التجارية لدى القطاع الخاص تجاه الأفكار المقترحة.

تنظيم العمل

قرر المجلس خلال الاجتماع وضع آلية لتنظيم العمل بين الوزارات ومكتب التشاركية، واقتراح المشروعات التي تدرج تحت إطار قانون التشاركية في كل وزارة، بعد إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية الخاصة بها، وتحديد مدى توافر جاذبية تجارية لدى القطاع الخاص للمشاركة فيها، والمفاضلة بين الخيارات المختلفة لتحديد إذا ما كان خيار التشاركية يمثل الخيار الأفضل لتنفيذ هذه المشروعات.

التشاركية، ومتابعة تنفيذ توصيات مجلس التشاركية بشأنها، وذلك من حيث الموضوع والمسؤولية والتوقيت الزمني، ومن أهم هذه الضوابط التقيد بمنهجية اقتراح مشروعات التشاركية، وعدم طرح الأفكار التي لا يمكن جمع معلومات كافية حولها، كما أنه لا بد من التفريق بين الطرح وفق قانون التشاركية، والطرح على شكل شركة مشتركة.. وأكد صابوني أهمية اتخاذ القرار المناسب حول إدراج المشروعات، ولا سيما التي تتعلق بوزارة الصناعة التي تحتاج حسب رأي هيئة التخطيط والتعاون الدولي إلى تنسيق الاقتراحات وفقاً لأولويات الاستثمار قطاعياً وإقليمياً، وتبعاً للحالة التشغيلية، مع إيضاح الجبررات التي تجعل كل مقترح ذا أولوية، ومع تبرير قرار الاستثمار الجديد اقتصادياً اعتماداً على تحليل جدوى المشروع، والقدرة على تحمل العبء المالي المترتب عليه، وتوافر الجاذبية التجارية للمقترح من جانب القطاع الخاص، لتحديد إذا ما كان خيار التشاركية يمثل الخيار الأفضل، مع الحاجة

تقصاً كبيراً في الخبرة الخاصة بمشروعات التشاركية.. وأوضح أن مقترحات المشروعات الجديدة لا تمثل أكثر من مجرد أفكار أولية تفقد الحد الأدنى من المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات بشأنها، على الرغم من طول المدة الزمنية المنقضية منذ طلب هذه المعلومات، وهو ما قد يشير إما إلى عدم جدية الاقتراح، وإما عدم قدرة الجهة العامة صاحبة الاقتراح على جمع المعلومات المطلوبة، ما يؤكد تشتت عملية اقتراح الأفكار الاستثمارية ذاتها في عدة مناسبات، وعلى مسارات تعاقدية مختلفة، بخلاف التشاركية، كما أن عدم الاستناد في طرح الفرص الاستثمارية ذات الطبيعة التشاركية والإعلان عنها على قانون التشاركية، مع الاعتقاد الخاطيء لدى بعض الجهات العامة بأن الخسوف للقانون الناقد والتنازل للمشروعات حسب طبيعتها هو خيار وليس إلزامياً، وهو ما يتنافى مع منطقتي القانون. وأضاف: «لذلك لا بد من إقرار ضوابط تتعلق بألية اقتراح الجهات العامة مشروعات

مراوحة في المكان

بين رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي عماد صابوني أنه حتى الآن لا دراسة جدوى حقيقية بالمفهوم الصحيح للتشاركية، «ولا تزال نراوح في مكاننا»، مشيراً إلى أن «لدينا

مديرة «الأسعار» لـ«الوطن»: لم نلغ تحرير أسعار المواد الرئيسية وإنما حصرنا التسعير بالوزارة

قسومة: الأسعار ستبقى على حالها.. وسيروب: أصبحت بيد التجار فقط حزمة: مبنية على سعر صرف السودان وسعر المبادرة لم يعترف به في الأسواق

وفاء جديد

صرحت مديرة الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ميس البيومي لـ«الوطن» بأنه تم تعديل قائمة المواد الأساسية المسعرة مركزياً، بمعنى تغيير الجهة التي تسعر المواد، إذ إن هناك مواد تسعر حالياً من قبل مديريات التموين، وأخرى مركزياً، من قبل الوزارة، موضحة أنه لن يطرأ أي تغيير على الأسعار، وهذا ليس بالشيء الجديد، فقط تم الانتقال من التسعير المركزي إلى التسعير المركزي، وأن ذلك لا يعد إلغاء تحرير لأسعار المواد.

وكانت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قد أعلنت الأسبوع الماضي عن تسعير ١٢ مادة أساسية مركزياً، ما بدأ وكأنه إلغاء لتحرير أسعارها، وعليه أذمت مستوردي ومنتجي تلك المواد تقديم وثائق تكاليف استيرادهم أو إنتاجهم، لتتم دراسة التكلفة، وتحديد السعر المركزي من قبل مديرية الأسعار، وإصدار الصك السعري الناظم لكل حلقات الوساطة التجارية، وذلك قبل طرحها بالأسواق.

واشتملت المواد بحسب قرار الوزارة - على السكر والأرز والزيوت والسمون بكل أنواعها والشاي والمثقال والبن بكل أنواعه والحليب المجفف ومعلبات الطون والسردين والموز والأعلاف. وبيئت البيومي أن التجار يقدمون بيانات تكلفة لموادهم لنقوم الوزارة بتسعيرها وإصدار الصك السعري لكل حلقات الوساطة التجارية، منذ فترة طويلة.

وعن إمكانية التوسع بقائمة المواد التي سيتم



تسعيها مركزياً، أوضحت أن الوزارة تتبع كل فترة آلية ورؤية جديدة، بحسب ما يتطلب الوضع، فمن الممكن التوسع بالقائمة أو حذف بعض المواد منها. من جهته، صرح عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق فايز قسومة لـ«الوطن» بأن الأسعار في السوق لن تتأثر بالقرار، وسوف تبقى على حالها من دون أن تنخفض، وذلك لعدم اختلاف آلية التمول، لذا لن نستفيد من القرار لهذه الناحية، منوهاً بأن المطلوب

المواد في السوق وفق سعر تمويل المستوردات من المصارف العاملة، إذ يتم التسعير وفق أسعار السوق الموازية.

واقترحت سيروب أن التجار إن يلتزموا بالتسعير المركزي للمواد، لأن الواضح أن السوق أصبحت بيديهم، فالمؤسسات الرسمية لم تعد قادرة على السيطرة عليهم.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين أمين سر جمعية حماية المستهلك عبد الرزاق حيزة أن التسعير المركزي سوف يلزم التجار بتقديم بيانات تكلفة من أجل ضمان التسعير الدقيق من وزارة التموين، وهذا يضمن البيع بسعر واحد في جميع منافذ البيع للمواد المسعرة إدارياً مثل المشروبات الخفيفة، وهذا يحد من التلاعب في الأسعار، وخاصة أن عملية التسعير تصبح مضبوطة بالتجار الأساسيين، مما يسهل عملية الرقابة.

وبين أن الأسعار في الأسواق مبنية على سعر الصرف في السوق الموازية «السوداء»، فالسوق حتى الآن لم يتأثر بالنشرة الخاصة بالمبادرة، إذ لم يتم الاعتراف بها على مستوى التجارة والأسواق، مشيراً إلى أنه من غير الكافي إصدار نشرة يومية لسعر الدولار، فيجب أن يكون هناك إجراءات عملية، كأن يكون هناك استعداد لتحويل السوق بالمبالغ المطلوبة. ولفت إلى أن هناك الكثير من الأقاليم عن إمكانية خفض سعر صرف الدولار إلى ٥٠٠، متسائلاً عما إذا كان ذلك سيتم بشكل حقيقي، مبيناً أن الجمعية تواصلت مع غرفة تجارة دمشق مقترحة إنشاء قنوات صرف ليعرف كل مواطن من أين يسصرف الدولار.

٢٢ مليون لتر مازوت أصبحت في منازل المواطنين بدمشق «محروقات» دراسة للاستعانة بمحطات الوقود لتخفيف العبء عن صهاريج توزيع المازوت

رامز محفوظ

علت «الوطن» من مصادر في شركة «محروقات» عن دراسة للاستعانة بمحطات الوقود في بعض المناطق لتسهيل وصول مادة ما زوت التدفئة للمواطنين وتخفيف العبء عن صهاريج التوزيع في هذه المناطق، وذلك من خلال تزويدها بطبقات خاصة بمازوت التدفئة.

وأشارت مصادر أخرى إلى عدم وجود أي شكاوى على موضوع نوعية وجودة المازوت، إنما الشكاوى تتركز على موضوع النقص في الكيل، كاشفاً عن وجود تعليمات مشددة من المحافظة بسحب ترخيص أي موزع يثبت تلاعبه بموضوع الكيل، لافتاً إلى أنه لم تفرض أي عقوبة إيقاف عن العمل هذا الموسم لأي موزع يثبت تلاعبه بموضوع الكيل، وكل العقوبات هذا العام هي عقوبات سحب الترخيص، والهدف من ذلك ردع أي موزع عن ارتكاب أي مخالفة. ولفتت المصادر إلى أن ٧ سيارات توزيع كانت متوقفة عن العمل العام الماضي، وكانت مفروضة بحقها عقوبة إيقاف، عادت إلى العمل هذا الموسم ويتم الاستعانة بها حالياً في التوزيع.

وأكدت أن مادة المازوت متوافرة بشكل جيد، وليس هناك أي نقص بالمادة، والدليل توزيع أكثر من ٢٢ مليون لتر من مازوت التدفئة منذ بداية الموسم الحالي حتى تاريخه في دمشق. وبالنسبة لموضوع عدم قبول الموزعين بتعبئة «بيدونات» المازوت للمواطنين، نوهت المصادر إلى أن تعبئة المازوت من خلال «بيدونات» يتم داخل المنزل، ويمنع تعبئتها في الشارع. وبيئت المصادر وجود صعوبة بإيصال مادة المازوت بالسيارات إلى بعض المناطق المرتفعة، وصعوبة وقوف سيارة التوزيع نتيجة لصيق الطريق، لذا يتم توزيع المادة على سكان المنطقة في ساحة المنطقة من خلال «بيدونات» وذلك بالاتفاق والتنسيق مع مختار المنطقة.

مشكلات بالجملة لشركات «الهندسية».. والحل إغلاق أو دمج وإعفاء من فوائد وغرامات الديون

الوطن

أوضحت أن هناك صعوبة في تأمين المواد الأولية وارتفاع أسعارها لعدم الشراء مباشرة من الشركات الصانعة، وذلك بسبب المقاطعة والحظر المفروض على القطر، ما يؤدي لارتفاع تكاليف الإنتاج، إضافة إلى صعوبة تأمين القطع التبديلية وارتفاع أسعارها إن وجدت محلياً، والأهم ارتفاع الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج. ومن الصعوبات أيضاً ما يتعلق بالشحن الداخلي وارتفاع أجوره، وانخفاض التوتر الكهربائي من الشبكة الرئيسية وانقطاعه أحياناً مما يتطلب تشغيل المولدات الاحتياطية.

ورأت المؤسسة أن من الصعوبات أيضاً ارتفاع ديون القطاع العام وعدم قيام بعض مؤسسات القطاع العام بتسديد أرصدها رغم المراسلات العديدة، إضافة إلى نقص حاد في العمالة الفنية والخيرة لدى الشركات، وأن عملية النذب لم تجد نفعاً بسبب نوعية العمالة المنخفضة وانخفاض إنتاجيتها وارتفاع أعمارها، وعدم توافر وسائل النقل اللازمة لدى أغلب الشركات وعدم قدرتها على



استئجار وسائل النقل بسبب ارتفاع الأسعار وعدم توفر الآليات اللازمة بالشكل المطلوب لدى معظم الشركات، إضافة لصعوبة تأمين القطع الأجنبي من أجل استيراد المواد الأولية. وأشارت المؤسسة إلى عدم تأمين كميات

العبء المالي عليها، والأهم الإعفاء من كافة الرسوم والضرائب على الآلات وقطع الغيار وعلى مدخلات الإنتاج حرصاً على القدرة التنافسية لشركات القطاع العام. إضافة إلى إلغاء الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج حرصاً على القدرة التنافسية لشركات القطاع العام وخاصة عند مشاركتها في تقديم مواد إلى جهات عامة أخرى، كذلك لا بد من العمل على تعديل القرار الوزاري رقم ٩١٩ وفتح سقف المكافآت التشجيعية، وفتح سقف الرواتب لكل الفئات إضافة إلى تجديد أو استبدال الآليات لنقل العمال، مع التأكيد على تثبيت العقود السنوية ورفع قيمة الوجبة الغذائية للعمال. إضافة إلى تأمين استقرار التيار الكهربائي من تأثير مهم على جودة المنتج وتخفيض كلفته والإقلال ما أمكن من نسبة الهدر واستمراره طوال أيام الدوام الفعلي لما له الأثرية، وارتفاع كلفة توليد الطاقة الإلكترونية، واستبدال الآليات لنقل العمال، مع التأكيد على تثبيت العقود السنوية ورفع قيمة الوجبة الغذائية للعمال. إضافة إلى تأمين استقرار التيار الكهربائي من تأثير مهم على جودة المنتج وتخفيض كلفته والإقلال ما أمكن من نسبة الهدر واستمراره طوال أيام الدوام الفعلي لما له الأثرية، وارتفاع كلفة توليد الطاقة الإلكترونية، واستبدال الآليات لنقل العمال، مع التأكيد على تثبيت العقود السنوية ورفع قيمة الوجبة الغذائية للعمال.

المازوت الكافية لتشغيل معمل الصهر والبالغة ٣٠٠ ألف لتر شهرياً لتتمكن من الاستمرار في العمل، إضافة إلى تأخر تخصيص للمبالغ اللازمة في الخطة الإسعافية وعدم كفايتها، وقد ينتهي مفعولها قبل انتهاء تنفيذ العمل الذي خصصت من أجله. وبناء على ذلك اقترحت المؤسسة ضرورة إيجاد آلية للمعالجة والإعفاء من الفوائد والغرامات المترتبة على القروض المأخوذة سابقاً من المصرف التجاري السوري من بعض الشركات تخفيف

التوسط لدى وزارة النفط لتأمين حاجة شركة حديد حماة من المازوت لتتمكن من الاستمرار في العمل، مع إعادة النظر بآلية التخصيص في الخطة الإسعافية بحيث تكون المبالغ كافية بوقت مبكر من السنة مع إمكانية التوزيع للعام التالي إذا كانت طبيعة المشروع تتطلب إلزام خارجي المعاهد المتوسطة التابعة لوزارة الصناعة بالعمل في الشركات التابعة. وفي تصريح لـ«الوطن» وصف مدير عام المؤسسة العامة للصناعة الهندسية أسعد وردة المقترحات بالناجحة، لأنه طالما تم توصيف الحالة وتبين ضعف الأداء والمردودية لارتفاع معدل الاندفاع الاقتصادية حول شركة أخشاب اللاذقية تؤكد ضرورة تغيير نشاطها إلى نشاط سياحي كحديقة خمس نجوم ومول تجاري كبير، نظراً لمساحتها الشاسعة وموقعها».